

آراء ومواقف نخبة من الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي 1830م 1900م

مختاري الطيب

جامعة عبد الحميد بن باديس

tayebmo70@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/12/30 ؛ تاريخ القبول: 2024/01/28

**The opinions and positions of elite Algerians against the
French colonialism 1830-1900**

Mokhtari Tayeb[□]

Abstract: In this article, I touch on an important period in the history of Algeria, in which I shed light on the time period 1830 AD-1900 AD, where I deal with the struggle and positions of an elite of Algerians, who tried to confront the French colonial project, which tried to strike at identity, replace Islamic systems, and take control of Algerian capabilities and in Including endowments and land.

I touch on the positions of each of Hamdan bin Othman Khoja, Ahmed Boudhraba, Louis Khoja, Ibn al-Arabi, Muhammad bin Rahal. I have sufficed myself to mention these and not others, and they are many like Ibn al-Anabi, Ibn al-Kabati, al-Makki bin Badis and others .The study dealt with positions and demands, centered around a group of issues, including the transgression of the Treaty of July 5, 1830 AD, the infringement of endowments, the confiscation of lands, stripping the Muslim judge of his powers, the process of

مختاري الطيب

tayebmo70@gmail.com

Almawaqif

integration, the employment of the French school in the process of integration, taxes. Where everyone agreed on One demands despite the difference in parts.

Keywords:

Elite; French colonialism; Hamdan Khoja; Algeria; taxes

الملخص:

أتطرق في هذا المقال إلى فترة مهمة من تاريخ الجزائر، سلطت الضوء فيها على الفترة الزمنية 1830 م - 1900 م، حيث أتناول نضال ومواقف نخبة من الجزائريين، حاولوا التصدي للشروع الاستعماري الفرنسي، الذي حاول ضرب الهوية واستبدال النظم الإسلامية ووضع اليد على المقدرات الجزائرية وفي مقدمتها الأوقاف والأرض.

أتطرق إلى مواقف كل من حمدان بن عثمان خوجة، أحمد بو ضربة، لويس خوجة، بن العربي، محمد بن رحال. وقد اكتفيت بذكر هؤلاء دون غيرهم وهم كثر من أمثال بن العنابي، بن الكبابي، المكّي بن باديس وغيرهم.

تناولت بللدراسة مواقف ومطلب، تمحورت حول مجموعة من القضايا، تضمنت التجاوزات التي حصلت على معاهدة 5 جويلية 1830 م، التعدي على الأوقاف، مصادرة الأراضي، تجريد القاضي المسلم من

صلاحياته، عملية الادماج، توظيف المدرسة الفرنسية في عملية الادماج،
ال ضرلئب . حيث أجمع الجميع على مطلب واحد رغم الاختلاف في
الجزئيات .

الكلمات المفتاحية: النخبة؛ الاستعمار الفرنسي؛ حمدان خوجة؛ الجزائر؛
الضرائب.

مقدمة:

كانت الأطماع الفرنسية تسعى للسيطرة على الجزائر، وبدأ المشروع
الفرنسي الاستعماري يتجسد سنة 1830 م ، من خلال ترجمة المشاريع
الاستخباراتية واحتلال الجزائر، ومحاولة إتباع سياسة لاستغلال الأرض
والإنسان، وقف في وجهها الجزائريون. وفي هذا الإطار أتناول إشكالية
آراء ومواقف نخبة من الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، متطرقا إلى جملة
من مواقف ومطالب مجموعة من الشخصيات الجزائرية، حيث أبان
أصحابها على نضج ودراية ومواكبة للواقع الجزائري وحتى الدولي
،ودراية بالنظم يأتي في مقدمتهم محمد بن رحال وحمدان بن عثمان خوجة
اللذان يؤكدان على البعد الوطني والهوية ،كما سجلت حضورا لبداية
بروز فئة إدماجية كانت نتاج المدرسة الفرنسية ممثلة في لويس خوجة
وبدرجة أقل أحمد بوضربة الذي عايش بدايات الاحتلال .

جمعت في هاته الدراسة بين المنهج الوصفي والتحليلي ، فكلا المنهجين يكملان بعضهما ، كما وظفت في الدراسة مصادر متعددة جمعت بين المعلومة الأرشيفية والمصادر الكلاسيكية الأخرى سواء مصادر أو مراجع أو حتى الجرائد.

كان هدفي من وراء الدراسة أن أبين أن النضال العسكري الممثل في المقاومة العسكرية ، كان يسير جنبا إلى جنب مع نضال سلمي حتى وان لم يرقى ليكون ذو طابع استقلالي ، فقد سعى إلى ضمان الحريات والممتلكات والحفاظ على الهوية ، والنخبة التي يتحدث عنها البعض وعلى ارتباطها بالمدرسة الفرنسية وبروزها مع بداية القرن 20 م ، إنما كانت موجودة قبل ذلك .

1 - حمدان بن عثمان خوجة

ولد سنة 1773 من اب تركي وأم جزائرية كان مستشارا للداي حسين ، بعد الاحتلال كان من ضمن أعضاء اللجنة البلدية التي تشكلت في عهد د يرمون ، كما كان عضوا في لجنة تقييم الممتلكات التي أخذتها فرنسا كمراكز لمصالحها العامة ، وظفته الإدارة الاستعمارية إلى احمد باي في أوت وأكتوبر سنة 1832 م ، وانتهى به المقام منفا سنة 1833 م ، حيث وصل إلى باريس فشكل لجنة للدفاع عن الجزائر ، ومن بعدها استقر باسطمبول

(بن نعمية عبد المجيد، 2007 : 126) . اعتبره سعد الله رائد ليس رائد للوطنية الجزائرية ورائد لفكرة الجامعة الاسلامية والقومية العربية.

أدى دورا هاما في الفترة الأولى للاحتلال ،كان مدافعا عن الحريات والأملك، وتظهر آراءه ومطالبه من خلال ما أدلى به للجنة الإفريقية في إحدى جلستها الرابعة بتاريخ 23 جانفي 1834م ، اضافة الى المذكرة التي بعث بها إلى اللجنة.

نجد حمدان خوجة يشكي من السيطرة عن الممتلكات والمساجد، رأى صعوبة إخضاع سكان النتيجة رغم المغريات التجارية المقدمة لهم بفتح الأسواق أمام منتوجاتهم، طالب بتنصيب جزائري في منصب الأغا برفقة فرق من الصبايحية وجعله واسطة مع الفرنسيين (محمد العربي الزيري، مذكرات :34) شرح في مذكرته الواقع والخطوات التي وجب اتخاذها، أشار إلى أن انقطاع التواصل مع البدو والرحل في الجزائر، وبأن السلم يتوقف عليهم ، اشتكى من الغلاء ووجده السمة الغالبة على المعيشة (محمد العربي الزيري، مذكرات :148).

ذكر أن الممارسة الفرنسية تؤدي إلى تصلب وعداء هؤلاء تجاه الفرنسيين، خاصة مالحق بهم في مجزرة العوفية ،وأن هذه الأعمال هي

السمة الغالبة على أفعال الفرنسيين حيث ترسخ في أذهان الجزائريين أن الشغل الشاغل للفرنسيين هو إبادة العرب .

خلص في مذكرته إلى أنّ الممارسات الاستعمارية أرغمت أصحاب الثروة إلى الهجرة ولم يبق في الجزائر إلا الفقراء، وهم تحت جبروت السلطة الفرنسية التي اعتمدت على الشائعات والترويع، والاغتصاب لتجريد الجزائريين من ممتلكاتهم لصالح الوافدين الأوربيين. ذكر أن النفور من الفرنسيين مرده إلى أربعة أسباب : الشعور بالاستعباد من أمة أجنبية استعملت القوة والتحاييل - التعصب الديني الذي غلب على الاحتلال - الخوف من الفقر بعد ما تم اغتصاب الأملاك -الأحداث الأليمة التي وقعت في مدن مختلفة في حق الجزائريين La Commission (156 : 1834 , d'Afrique).

طعن في النشريات والتقارير الفرنسية التي اطلع عليها، ورآها تجانب الصواب لعدم إمامها بأغوار البلد وعدم معرفة أصحابها به، اعتبرها سطحية واتهم أصحابها بالتطفل وإنهم يقترحون نظماً لاتتماشى وطبيعة المجتمع الجزائري ، وطرح استفساراً ممثلاً في رد أي شعب لو تمت معاملته مثلما عاملت فرنسا الجزائريين.

وأكد على عدم وجود شعب يتحمل مآلقيه الجزائريون من معاملة، والتي لم تترك أي مجال إلا وكانت بصمتها عليه شاهدة ومشينة لايقبلها لا

العقل ولا الضمير : 1834, (La Commission d'Afrique , 156)

أشار إلى أن فرنسا لها خياران: إما أن تنفي السكان إلى الصحراء إن كان ذلك يتماشى مع مبادئ فرنسا وحقوق الإنسان، وإما انتخاب أمير محمدي يضمن مصالح فرنسا ورآه الاختيار الأمثل . واستهجن في نهاية المذكرة تصرفات القادة الفرنسيين الذين لم يحترموا لامعاهدة الاستسلام ولا قانون الحروب . ونجده بذلك ثائرا غير مؤمن بالتعاون بين الجزائريين والفرنسيين حتى وان جامل الفرنسيين في بعض القضايا بإبرازه لمبادئ الثورة الفرنسية.

2- أحمد بوضربة

كان أكثر ميلا إلى الفرنسيين كونه متزوجا من فرنسية وعاش بفرنسا لوقت معين ، تمحورت آراء بوضربة حول تطبيق فرنسا للقوة مع الجزائريين ومزجها باللين والاعتدال، وبرأيه هي السياسة الوحيدة التي يرجى منها النتائج ، كما رأى أن هناك تباينا بين النمط العثماني والفرنسي فيما يخص الإدارة (أبو القاسم سعد الله ، محاضرات، 1982 :). انتقد ممارسات الاحتلال تجاه الجزائريين وعدم ثباته على نهج واحد، نصح بتعيين شخصية فرنسية في منصب الآغا على رأس القبائل الجزائرية وهو نفس الطرح لحمدان خوجة، حتى لا يدخلهم الشك إن هو دافع عنهم

أمام السلطات الفرنسية، ورأى أن من ساند الاحتلال في البداية قد تخلى عنه بسبب الظلم والتعسف، وأنه لا يوجد من يرغب في دعم الفرنسيين بعد الذي ظهر منهم، حث فرنسا أن تكون سياستها تجاه القبائل حسب ما يصدر منهم، وطالب بالعدالة في فرض الضرائب (عبد الحميد زوزو، 2007: 125).

نصح أن تعمل فرنسا على دمج الجزائريين في الحضارة الفرنسية، من خلال السماح لهم بالسكن إلى جوار الفرنسيين في قرى تبنى لهذا الغرض، وطالب بالتركيز على الجانب الفكري لأجل السيطرة، اقترح إنشاء جريدة لبث الفكر الفرنسي وتجنبها الخوض في المسائل الدينية لأنها مدعاة لمعاداة الجزائريين لها، ولم يأخذ موقفا سلبيا من اليهود لكنه رفض تصديرهم على حساب العرب، كما كان يخشى نفوذهم وتأثيرهم، ساند تجربة إنشاء فرقة الزواف.

كان يطالب بإنشاء مجلس استعماري، يكون على رأسه وال عام يضاف له كاتب وعضو من المسلمين، ويضطلع المجلس بتسيير شؤون الجزائر. أما البلدية حدد تركيبها بخمسة أعضاء من المسلمين يكونون موالين لفرنسا تختارهم الإدارة، وثلاثة أعضاء من المعمرين وعضوين من اليهود، اشترط أن لا تقل أعمار الأعضاء عن 30 سنة ذوي سمعة حسنة، غير مدانين، يؤدوا يمين الولاء كل حسب عقيدته للحكومة الفرنسية، يكون رئيس

البلدية فرنسيا يفوق 40 سنة وله 3 نواب: فرنسي، مسلم، يهودي (محمد العربي الزيري، مذكرات: 175). اقترح في مجال القضاء تشكيل مجلس ملكي يتكون من: رئيس وقاضيين وقاضيين إضافيين، كاتب ضبط وحاجبين وثلاثة مترجمين، ووكيلا للملك ونائبا له. يعمل المجلس على النظر في القضايا المدنية والتجارية والإجرامية، ويستأنف أحكام المحاكم المنتشرة عبر المناطق.

تطرق إلى الأوقاف ممثلة في أملاك مكة والمدنية، أملاك سبل الخيرات، أملاك الشرفاء، أملاك المساجد، أملاك الزوايا، أملاك بيت المال، أملاك المرابطين، أملاك الأندلسيين. رأى تعيين لجنة خيرية تشرف على هذه الأملاك وتكون مكونة من عشرة أعضاء: مفتتين وثمانية من أعيان البلاد، إضافة إلى محافظ الملك لمراقبة الصندوق المركزي، توجه مداخيلها لخدمة المرضى من خلال مستشفيات أحدهما للرجال والآخر للنساء، ويستعان بعائلاتها للإنفاق على الأيتام وتزويجهم، والأرامل والمحتاجين، وتوجه البعض من عائلاتها للاعتناء بعمارات الأوقاف (عبد النور خيثر، 2007: 202).

3 - المحامي لويس خوجة

يعتبر من الشخصيات التي سجلت حضورها نهاية ق 19 م، إلا أننا لانعرف عن حياته الشخصية الكثير إلا كونه محاميا، كان في مدينة عنابة

متجنسا بالجنسية الفرنسية معتزا كونه ابن فرنسا بالتبني وبمسيحيته، والتي أكدها في كتاباته والظاهرة من اسمه، ومن جهة أخرى نجد احد وجهاء الشرق الجزائري براهيم بن مرداسي يطعن حتى في انتماءه إلى زمرة الجزائريين نظرا للطرح الذي يتبناه.

أسلط الضوء في هذه الورقة عن موقفه وقناعاته من قضايا الساعة في تلك الفترة، والتي أرقت الجزائريين وضيق عليهم حياتهم اليومية وسلبتهم أرزاقهم ومست مقوماتهم: الملكية الضرائب، العدالة، إلى جانب قناعاته الإدماجية فهو من مناصري الادماج .

أشار بأن هناك طريقة واحدة لإدماج الجزائريين وهي التعليم ، ونجده في هذه المسألة متأثرا بالتقرير الذي أعده ديتبول سنة 1850 م (Bib A.O.M B 14032). طعن في من يرون أن العقيدة الإسلامية حاجزا لإدماج الجزائريين .

رأى أن هناك خلط لدى الجزائريين بين اكتساب الجنسية الفرنسية والخروج عن الملة، وظنهم أن كلمة فرنسي تعني كاثوليكي، كما أشار إلى أنه لا يوجد في القرآن ما يمنع المسلم من التعلم والأخذ بالحضارة الفرنسية، وعلى العكس من ذلك فالسنة تدفع بالمسلم للتعلم من المهد إلى اللحد. طالب بتعليم الجزائريين وجلبهم إلى المدرسة، كما يجب أن يدركوا أن كلمة فرنسي تعني المواطن وليس المسيحي، وذكر أن الجزائريين ليسوا مثقفين

حتى يعوا أن التجنيس لايمس بعقيدتهم. ،كان لويس خوجة يطالب بإعطاء الامتيازات للجزائريين المتجنسين، وبذلك سيرتفع عدد المتجنسين إلى خمسة آلاف شخص، كما ذكر بالعراقل الموجودة أمام طالي التجنيس من طرف المكاتب ،وأرجع الخوف من التجنيس إلى سبب أن يجد المتجنس نفسه مرفوضا من الطرفين . نجد البعض ممن عاصر لويس خوجة كأحمد بن حسان يطالب بأن يكون التجنيس اختياريا للعامة وإجباريا على أصحاب الوظائف، ذكر بن بريهمات بالمتجنسين وأنهم يعيشون على الطريقة الفرنسية وأعطى مثالا عن الكولنيل بن داود ، وأن القرآن لايشكل حاجزا أمام التجنيس،

كان يطالب بتقديم العون للجزائري وتعليمه، عرفانا بالخدمات التي قدمها لفرنسا في حروبها في القرم وإيطاليا وألمانيا والمكسيك والتونكين ،حتى يمكنهم تقديم الإضافة لفرنسا في حالة تعليمهم .أقر بوجود التعليم في العهد العثماني والذي كان على ثلاثة مستويات ومجانيا،كما ذكر بقانون جويلية 1850م الذي نظم التعليم وبقرار إنشاء المدارس الفرنسية العربية لسنة 1865 والذي بقي دون تجسيد، وكذلك بمدارس الفتيات . ماغاب عن لويس خوجة أن اهتمام فرنسا بالفتاة ماهو الاخدمة للمشروع الاستعماري، فهي تعي أنها ستصبح أما وسيكون لها التأثير البالغ على الأبناء، فكانت تعلمها الحرف في المدرسة المهنية التي تأسست سنة 1872

والتي لها مجلس إدارة يرأسه فرنسي ويشارك فيه خمس مستوطنين، الى جانب خمسة جزائريين : الحاج علي بن الحفاف ،حمود بن تركية ،مولود بن سعيد ،قدور بن عبد الرحمان ،أحمد بوقندورة (Bureau De Bienfaisance Musulman,1879 : 5).

تكلم لويس خوجة عن بعض الجزائريين ممن دفعوا بأبنائهم إلى المدارس العمومية، وحتى المدارس التي تعطي تعليما كاثوليكيا، وفي النهاية تم تهميشهم في التوظيف . تطرق إلى قانون 13 فبراير 1883 الخاص بالتعليم الابتدائي وبالمادة 42 المرتبطة بإنشاء المدارس في البلديات الأهلية، والتي لم تترجم على أرض الواقع بعذر نقص الميزانية أو غياب طاقم التدريس ،رغم وجود العديد من الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية. نصح بإجراء مسابقة لمرتادي التعليم الثانوي وتخصيص منح لأبناء الفقراء . كما أكد على وجود العراقيل للالتحاق بالتعليم العالي وخاصة كلية الحقوق رغم استفاء الشروط المطلوبة، في حين أن بعض الفرنسيين يلتحقون دون أن تكون لهم شهادة البكالوريا . ذكر ثلاث مسائل فيما يخص القضاء : القضايا المدنية والتجارية ،الجنايات ، إلى جانب القوانين الاستثنائية . عرج على القوانين، خاصة قانون 17 افريل 1887م ورآها منافية لمعاهدة الاستسلام. كما تكلم عن ثقل الأعباء وعدم استفادة الجزائريين من القوانين المشتركة ،أشار إلى أن الجزائري يدفع زيادة 48.70 فرنكا عن

نظيره الفرنسي في قضية متشابهة : 1892 , (La question indigène) (32)

ذكر أن من أسباب الثورة الفرنسية سنة 1789م النظام القضائي المطبق على ذلك العهد، فطالب بالمساواة الاجتماعية كما انتقد قانون الأهالي وقانون المسؤولية الجماعية ومصادرة الأراضي . ذكر أيضا بالأحكام الردعية والاستثنائية ،طالب بترك ماتعلق بالأحوال الشخصية للقاضي المسلم ،وطالب بمحكمة عليا، كما رأى أن القانون المدني مخصص للأمة المتحضرة وليس للجزائريين، كما طالب بقانون خاص وإدخال تغييرات على قانون الانديجان. المسألة الأكثر أهمية التي تطرق لها هي الضرائب العربية الستة: الزكاة ، الحكور ،العشور ،واللزمة المطبقة في منطقة القبائل وعلى النخيل ،الضرائب المحلية ،السخرة ،حيث تقدر ضريبة الزكاة 3 فرنك على البقر ، 0.20 فرنكا على الغنم ، 0.25 فرنكا على الماعز أما الحكور فهو 20 فرنكا والعشور 25 فرنكا. إضافة إلى ضريبة السنتمات الإضافية والمقدرة : 4.40 فرنك للحكور ، 5.50 فرنك للعشور ، 0.66 فرنكا للبقر ، 0.44 فرنكا للأغنام ، 0.55 فرنكا للماعز، وهذه السنتمات تم استحداثها بحجة لسد نفقات المكاتب ،علاوات القابض ،المحاسب ،فتح وصيانة الطرق ، بناء المساجد ،حفر الآبار والعيون ،بناء المدارس ،مقابلات التلاميذ للقبول في المدارس ونفقات التعليم وكل مايتعلق

بالخدمات الاجتماعية للأهالي، وهم يدفعونها منذ سنة 1855 م ولا شيء مما فرضت لأجله تحقق على مستوى القبائل (La question 51 indigène , 1892 :

كان يطالب بإحلال ضريبة موحدة على الأرض بدل الزكاة والعشور والحكور . تكلم في فصل الملكية عن القرار المشيخي 1863 ثم قانون 1873م الذي اعتبره معقدا ومكلفا وهو سبب معاناة الجزائريين ، كما أشار إلى أن فرنسا كان عليها أن تمنع عملية انتقال الملكية من الجزائري إلى الفرنسي بموجب قانون 1873 م كما فعل المقتصد المدني بيثون في 7 ماي 1832 (92: FRANQUE , 1844)

4 - محمد بن رحال

هو محمد بن رحال من ندرومة من مواليد 1857 توفي في 1928 اشتغل والده مع الأمير عبد القادر إماما وقاضيا، حافظ على منصبه مع الفرنسيين بعد سنة 1847⁽¹⁾ ، هو خريج مدرسة ندرومة ثم ثانوية العاصمة من 1870 إلى 1874م وهو من أتباع الطريقة الدرقاوية، وكان مقدما للطريقة السليمانية، عين خليفة لأبيه سنة 1876 ثم قائد سنة 1878 خلفا لأبيه، وقدم استقالته من منصبه سنة 1884⁽²⁾ 53. p, 1984 , DJERHLOUL(Aek), ,

سبق أن نشر بن رحال دراسات تاريخية عن السودان وعن منطقة تلمسان وعن التعليم سنة 1877. وكانت له مساهمات أخرى بعد 1891 م من خلال مشاركته في مؤتمر المستشرقين بباريس سنة 1897 م بمحاضرة معنونة بنهضة العالم الإسلامي إلى جانب الكتابات في الصحف مثل جريدة الحق، ليكو دالجي، ليكو وهران.

نستشف نضاله وقناعته من خلال ما طرحه أمام لجنة جول فيري 1892 م، حيث تكلم عن جملة من القضايا التي ترتبط بحياة الجزائريين ممثلة في: التعليم، الضرائب، قانون الأهالي، تمثيل الجزائريين في المجالس، الخدمة العسكرية، القضاء، الملكية. ويظهر أنه على اطلاع واسع من خلال الطرح الذي أبانه، فهو متقدم بكثير عن معاصريه، فهو يتكلم عن جمعية أولياء التلاميذ وعن الترقية، التمثيل على المستوى المركزي، دعم المتقاعدين، تسهيل عملية نقل الملكية، كما نجده محافظا على الهوية.

أكد على صعوبة إجبارية التعليم في الجزائر، رغم تعلق الجزائريين به وحث الإسلام عليه - أطلبوا العلم ولو في الصين - ذكر أن الضريبة بناحية وهران وفق قاعدة 100 فرنك مقابل 1000 فرنك، إشتكى من غيات الخدمات والبنى إلى جانب قانون الأنديجينا. كان يرى أن تمثيل الأهالي هي القضية المستعجلة لإسماع صوتهم وإشغالاتهم، طالب أن يمثل الجزائريين نائب في البرلمان أو في مجلس الشيوخ، وطالب بالعودة إلى

الاعتماد على القاضي المسلم مع استبدال هيئة المحلفين الفرنسيين بأخرى من الجزائريين، تكون ذات طابع استشاري، كما طالب بإلغاء أو تعديل قانون الأنديجان، وكان يطالب بمدرسة في كل قرية وبتعليم اللغة العربية، وتمكين التلاميذ الجزائريين من المنح في التعليم الثانوي والعالي، وإعطاء الأفضلية لمن يتقن الفرنسية، ورأى ضرورة المساواة بين المجندين للخدمة العسكرية في الترقية والتقاعد، وتوفير وظائف لذوي الدخل الضعيف بعد التسريح من الخدمة العسكرية . كما طالب بتخفيف إجراءات ومصاريف اكتساب حق الملكية، على أن تكون عملية تثبيت الملكية في عين المكان من طرف القاضي .

(Senat Commission D'Etude Des Questions Algériennes Juillet 1891 t , : 293).

كما رأى تطبيق الضرائب على الحيوانات الكبيرة بعد 3 سنوات من عمرها، أما الصغيرة فيكون تطبيقها بعد سنة، طالب بإنشاء صندوق للقرض، كما رفض تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية . وذكر بن رحال بما قاله فيري كون الجزائري متعطش إلى العدالة أكثر من الحرية، واحتج على تسلط الإداري وقانون الأهالي، كما طالب أن يكون الحاكم العام للجميع وليس للفرنسيين مع توسيع صلاحياته، أما التعيينات المهمة تكون من اختصاص الوزير باستشارة الحاكم العام

(Commission D'Etude Des Questions Algériennes Juillet 1891 t , : 317).

مختاري الطيب

Almawaqif

tayebmo70@gmail.com

ركز بن رحال نشاطه نهاية القرن التاسع عشر على الحفاظ على الشخصية الجزائرية، مع الأخذ بأسباب الحضارة المادية وغربلتها، وأخذ مايتناسب مع هويتنا، كما كان له نضال بالمجلس العام لوهران عندما التحق به سنة 1903 م، وشارك في الوفد الذي ذهب إلى باريس سنة 1912 الرافض لقانون التجنيد الإجباري.

كان بن رحال ينتقد السياسيين الفرنسيين كونهم سبب معاناة الجزائريين، ويطالب بتدارك الوضع قبل حلول القرن العشرين، فحسب رأيه أن المصالحة بين الجزائريين والفرنسيين ستصبح مستحيلة، لأن إهمال فرنسا للإسلام سيجعل الجزائري ينتفض ويكون ضدها. وكان متفائلا معتمدا على التعليم في بعث الحضارة في العالم الإسلامي، مدفوعا بعدائه للمسيحية وكان يرى أن إرادة المسلمين لا تقهر (شارل روبير اجرون، 2007: 70).

5 - الدكتور محمد بن العربي

هو محمد بن العربي الصغير وهو ذو ثقافة فرنسية وعربية من مواليد شرشال سنة 1850م شهر ديسمبر درس في مسقط رأسه ثم انتقل إلى الجزائر، تخصص في الطب، وأتم دراسته بفرنسا حيث ناقش رسالة حول الطب التقليدي في الجزائر. بعدها عاد إلى الجزائر حيث مارس مهنة الطب

متنقلا بين المدينة والعفرون وانتهى به المقام بالعاصمة، أثنى عليه معاصروه وعلى رأسهم السعيد الزاهري والذي استثناه إلى جانب بن شنب خصال وورعا وزهدا من بين من عرفهم، مارس النشاط السياسي حيث كان نائبا بالمجلس البلدي للعاصمة. (أبو القاسم سعدا لله، التاريخ الثقافي 2005 : 227).

أتطرق في مساره النضالي إلى مجموعة من القضايا، ارتبطت بمنصبه البلدي وكونه رجلا مثقفا ومسلما غيورا على مقدساته. كان ضد الاضطهاد الممارس على الجزائريين، ذكر أنه بالترغيب والتشجيع تصل فرنسا إلى نصف نتيجة الإرغام والاضطهاد، ركز على تعلم العربية والقرآن، وطالب أن يتخرج من مدرسة الطب الأطباء والممرضين، وطالب أن يتم الترغيب في الخدمة العسكرية حتى تجني فرنسا ثمار ذلك، كما وقف ضد التجنيس خاصة في الوقت الراهن وتركه إلى المستقبل، مع استحالة الجمع بين التجنيس والخدمة العسكرية، ونبه إلى عدم المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية وتمييز الفرنسيين رغم تساوي الرتب.

تكلم بن العربي عن شروط الانتخاب والتمثيل، حيث أعاب ورأى أنه من الإجحاف أن يكون نصيب الجزائريين في المجلس البلدي لمدينة الجزائر ستة جزائريين مقابل 34 فرنسيا. وانتقد قانون 1886م الخاص

بالقضاء، وأرجع المآخذ التي سجلت على القضاة الفرنسيين مردها جهلهم
للغة العربية ، انتقد تجاوز فرنسا لمعاهدة 1830م. واشتكى من ارتفاع
الضرائب التي يدفعها الغني والفقير، وأعاب طريقة تحصيلها والتجاوزات
التي تصاحبها، طلب بتوحيدها وأن يكون دفعها على سداسين (289:
1894, Pensa)

تطرق بن العربي إلى رخصة التنقل والمسؤولية الجماعية، فذكر أن
الرخصة يجب تكون في حالات الاستثنائية وأنها تتطلب وقتا
لاستخراجها، وفرنسا في غنى عنها لان لديها وسائل المراقبة. طلب أن
يكون تقسيم الملكية في حالة الطلب فقط لأن نتائجها ستكون وخيمة
بتفكيك الأسر، ولأن الملكية الواحدة مستغلة من 60 فردا، وان ملكية
بقيمة 30 فرنكا تكاليف تملكها تصل 100 فرنك. كما ذكر أن تحديد
الضرائب مرتبط بالمجلس العام والمجلس الأعلى، والممثلون الجزائريون في
المجالس العامة ليس لهم أي تأثير، وطالب بتمثيل الجزائريين داخل المجلس
الأعلى مع منحهم حق الطعن أمام البرلمان والتمثيل في البرلمان ومجلس
الشيخوخ، أو إمكانية وجود مندوبين عنهم يطرحون انشغالاتهم أمام لجنة
من البرلمان في وقت محدد، يتم اختيارهم من المجالس البلدية أو العامة
وأعاب إهمال سلطة الاحتلال للمفتي الذي يتقاضى 3000 فرنك
وهوراتب لا يعادل مايتقاضاه الأسقف وممثل الجالية اليهودية وفي هذا

المقام نجد أن النقيب الفرنسي (بنجر) المختص والمطلع على العقيدة الإسلامية بأن الإسلام ليس عائقاً أمام القوانين الفرنسية ، وأكد أن ميزانية الديانة الإسلامية 220 ألف فرنك مقابل 3.26 مليون نسمة مايعادل 0.067 فرنك للشخص، في المقابل تخصص فرنسا 920 ألف فرنك لـ 320 ألف كاثوليكي مايعادل 2.87 فرنك للفرد وبالنسبة للبروتستانت تخصص 8 آلاف مايعادل 10.62 للفرد، وتخصص 30 ألف فرنك للمؤسسات اليهودية وأتباعها (40 ألف) مايعادل 0.75 فرنك للفرد .

(Le matin du 30/08/1891) .

كان ابن العربي يطالب بانتخاب المستشارين العامين بدل تعيينهم، كما ذكر أن قانون 1884 نزع من الأهالي حق انتخاب رئيس البلدية، وأنقص من عدد الكتلة الناجبة، وطالب أن كل من يدفع الضرائب يكون له حق الانتخاب . نجد بن العربي محقا في طرحه لأنه لو نربط الانتخاب بالجنسية الفرنسية، نلاحظ الأرقام التالية: عدد المجنسين من 1865 م إلى 1880 م هو 476 شخص بمعدل 19 متجنس سنويا ومن 1880 إلى 1890 م العدد هو 307 متجنس وسنة 1891 م العدد 16 و1892 العدد 46 و 1893 م العدد 37 متجنس شخص . (HUGES ,1870: 191)

خاتمة:

وجدت في من شملتهم الدراسة نضجا سياسيا وبعدا قوميا جامعا إسلاميا مثله حمدان خوجة ،كما وجدنا محمد بن رحال متقدما في طرحه ،مجددا يريد الانتفاع من الحضارة الأوربية دون تجاوز الثوابت ،كما وجدت فئة مرت بالمدارس الفرنسية قد تأثرت بالمدرسة والحضارة الفرنسية ،فهي تسعى لانتفاع الجزائريين من مبادئ الثورة الفرنسية دون إلغاء التواجد الفرنسي.

والواقع يؤكد أن النضال السياسي لم يكن وليد قانون التجنيد الإجباري والعرائض التي رفعت لأجل ذلك ،وإنما كان موجودا خلال القرن التاسع عشر وفق معطيات المرحلة والمفاهيم السائدة لدى من تصدره.

المراجع:

- 1 - أجرون شارل روبير ،(2007). الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 □ 1919 ، ج 1 ترجمة حاج مسعود أكلي ،ط خ .الجزائر :دار الرائد للكتاب.
- 2- الزبيري محمد العربي،(1985). ،مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث ،ط 2 .الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 3 □ بن عبد الكريم محمد ، (1972). حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته . لبنان : دار الثقافة.

- 4- خيثر عبد النور، سعيدي مزيان، بوقجاني أحمد، (2007). **منطلقات وأسس الحركة الوطنية 1830 □ 1854 م**. الجزائر: مركز اليبار.
- 5- خوجة حمدان، (2005). **المرأة. تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزيري**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 6 - زوزو عبد الحميد، (2007). **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 □ 1890 م**. ط م م. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 7- سعد الله أبو القاسم سعد الله، (1982). **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 8 □ سعد الله أبو القاسم، (2007). **الحركة الوطنية الجزائرية**. الجزائر: دار البصائر.
- 9 □ سعد الله أبو القاسم، (1898). **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 □ 1954 م**. لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- 10 - قنان جمال، (2007). **نصوص سياسية جزائرية في ق التاسع عشر 1830 □ 1914**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

11- DJERHLOUL Aek (1986), **Huits Etudes Sur L'Algérie** , Alger ENAL, ,.

12-Bureau De Bienfaisance Musulman(1879). **Règlement D'école Professionnelle Des Jeunes Filles Musulmanes** ,Gayault Saint – Lager ,Alger.

13 - **Commission D'Etude Des Questions Algériennes** 1891. Paris Imprimerie De Senat.

14- **la commission d'Afrique procès – verbaux Et Rapports De La Commission spécial 1833 v2**, 1834 Paris Imprimerie Royal.

15 -D'autpaul Jean Joseph, Rapport **Projet De Loi L'organisation Des Pouvoirs En Algérie**, (Bib A.O.M N° 14032).

16- Ferry Jules (1892), **Le Gouvernement De L'Algérie**, Paris Imprimerie Armand Colin.

17-**La question indigène par un français d'adoption**, (1891) vienne imprimerie L Girard.

18- **Senat Commission D'Etude Des Questions Algériennes .Dépositions Du 1 Mai Au 20 Juillet 1891** Paris, imprimerie de sénat._

19 - Dessolier Félix, (1894) **Organisation Politique De l'Algérie Expose Critique**, Librairie Algérienne Et Colonial, Paris.

20- HUGUES Albert (1870), **La Nationalité Française Chez Les Musulmans De l'Algérie** Paris, Librairie Marescq.

21- PENSSA Henri (1894), **L'Algérie Voyage De La Délégation Des Questions Algériennes**. Paris : Imprimerie Rothschild.

Le matin du 30/08/1891.